الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تحت رعاية السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

وإشراف السيد والي ولاية وهران

برنامج الملتقى الجهوي السادس حول

" إستراتيجية القطاع للحكامة وللشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته "

الموسوم: " أخلقة الحياة العامة نحو الجودة والسيادة والأمن الغذائي

وهران في: 28 ماي 2025

قاعة المحاضرات الكبرى بجامعة محمد بن أحمد وهران (02).

مراسم الافتتاح	
من: 8:00 إلى 8:30 صباحا.	إستقبال الضيوف والمشاركين
الإستماع إلى آيات بينات من القران الكريم	
الإستماع للنشيد الوطني بمقاطعه الخمسة	
كلمة ترحيبية للسيد مدير جامعة وهران (02)	
كلمة السيد: رئيس مجلس قضاء وهران كلمة السيد: النائب العام لدى مجلس قضاء وهران.	
الكلمة توجيهية للسيد المفتش العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	
كلمة السيد والي ولاية وهران والاعلان عن الإفتتاح الرسمي للملتقى.	
المداخلة الافتتاحية للسيد نجيب زروقي المفتش العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الموسومة: الحكامة وجودة الأداء وأخلقته، نحو السيادة والأمن الغذائي.	
تكريمات استراحة	

الجلسة العلمية الأولى: برئاسة الأستاذ الدكتوربلحسن هواري
01- مداخلة الأستاذ الدكتور يلس شاوش بشير، عضو مجلس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، الموسومة:- الأبعاد الثلاثة لمكافحة الفساد- (15د)
02- مداخلة السيد ناسلي كمال قاض، رئيس القسم الجزائي بمحكمة وهران،القطب المتخصص ممثلا لمجلس قضاء وهران. الموسومة: آليات مكافحة جرائم الفساد في التشريع الجزائري -جريمة إساءة استغلال الوظيفة أنموذجا- (15د)
03- مداخلة السيد حسين صديقي رئيس الغرفة الخامسة بمجلس المحاسبة. (15 د)
04- مداخلة السيد شابي نبيل، ممثل الديوان المركزي لقمع الفساد الموسومة : خارطة مخاطر الفساد في القطاع العمومي الإداري والإقتصادي. (15د)

مناقشة عامة: (20د)

استراحة: (10د)

الجلسة العلمية الثانية : برئاسة الأستاذ الدكتور: يلس شاوش بشير	
01- مداخلة الأستاذ الدكتور :بلحسن هواري، الموسومة: أثر الشفافية على النمو الاقتصادي.	(15د)
02- مداخلة السيد: خالد بن قرنان، ممثل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، الموسومة : الآليات الحديثة للشفافية والفاعلية في تسيير الشؤون العمومية.	(15د)
03- مداخلة السيد غضبان محمد الشريف، مدير الشؤون القانونية للديوان الجزائري المهني للحبوب الموسومة: -جديد رفع التجريم عن فعل التسيير.	(15د)
04- مداخلة السيد، لخاش عبد القادر، المفتش العميد، المدير الفرعي لإدارة الوسائل بالمديرية الجهوية للجمارك بوهران. الموسومة: الإستراتيجية المنتهجة من طرف مصالح الجمارك في مكافحة الفساد.	(15د)
مناقشة عامة:	(20د)
الجلسة الإختتامية	
- تلاوة التوصيات. -الكلمة الختامية والإعلان الرسمي عن اختتام الملتقى. - التكريمات.	

ديباجة الملتقى:

أثناء تسيير وإدارة الشأن العام والأموال العامة، يكون المسؤول في مواجهة تحديات التوفيق بين متطلبات جودة الأداء ونجاعته من جهة، ومتطلبات الحوكمة الامتثال للقانون والنزاهة والشفافية من جهة أخرى، وبالنظر إلى ما ينتظره المجتمع من الأعوان العموميين، لا سيما النهوض بالقطاعات الإستراتيجية في الدولة ونجاعة الأداء، وعلى غرار نظرائهم فإن إطارات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري هذا القطاع الإستراتيجي، ملزمون ببذل العناية أحيانا، كما أنهم ملزمون بتحقيق النتيجة في الغالب، تحقيقا للسيادة والأمن الغذائي، مما ينعكس مباشرة على كرامة المواطن وقوته، وضمان سلة غذائه ومعيشته، وعليه، فإن المسائلة والمسؤولية في كنف النزاهة والإنصاف، تكتسي أهمية بالغة في استراتيجية القطاع، لتحقيق الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، ذلك أن الشفافية جسر رئيسي للمرور إلى المساءلة المنصفة.

وبغية تأمين السيادة في الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي، والتحرر والانعتاق من التبعية للمحروقات، وترشيد المال العام، وتثمين المقدرات الوطنية بشريا وماديا، فإنه يتعين علينا جميعا الانخراط في هذا المسعى ، بانتهاج أسلوب الحكامة وترشيد المال العام، وكذا ضمان النزاهة والشفافية في كافة مستويات إصدار القرار أو تنفيذه أو الرقابة عليه أو تقييمه، كل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورات تحرير المبادرة والابتكار وجودة الأداء، بعيدا عن خطاب التثبيط أو خطاب التخويف، أو الأساليب البالية والمستهلكة التي تصب في مقاومة التغيير والجودة والتطور والكفاءة والفاعلية والنجاعة.

يأتي هذا الملتقى الجهوي السادس لولايات الغرب الجزائري في سياق البرنامج المسطر من قبل المفتشية العامة للوزارة بالاشتراك والتنسيق مع وزارة العدل من خلال الجهات القضائية، والسلطة العليا للشفافية.

و كذا ما تمخضت عنه التجربة والممارسة القضائية في محاولة للإجابة على الإشكالات المطروحة، بما يخدم السياسة الجنائية الرامية إلى تهذيب وأخلقة الحياة العامة والوقاية من الفساد ومكافحته، وتحقيق الردع الخاص والردع العام من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق النجاعة والفاعلية وجودة الأداء وتحرير المبادرة والابتكار، والتحرر من الممارسات البالية المقاومة للعصرنة بما يخدم الغاية المثلى وهي السيادة والأمن الغذائي، من خلال التمييز بين أعمال التسيير وجرائم الفساد، ومن خلال الاستقرار التشريعي والتنظيمي، بما يخدم الأمن القانوني والأمن القضائي.

إشكالية الملتقى:

الإشكالية الرئيسة:

- ماهي استراتيجية القطاع في مجال تعزيز الشفافية والحوكمة للوقاية من الفساد ومكافحته.؟

الإشكالات الفرعية:

- كيف السبيل إلى إعداد خارطة مخاطر الفساد في قطاعالفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.؟
- كيف يمكن الرقي بأداء الأعوان العموميين في القطاع من أجل تحقيق النجاعة والأمن الغذائي والسيادة.؟
- كيف يمكن الموازنة بين متطلبات السياسة الجنائية الرامية إلى مكافحة الفساد من جهة، ومتطلبات حماية المسيرين ومرافقتهم وتحرير المبادرة والابتكار، لتحقيق الأمن الغذائي.؟
- كيف يمكن التميز بين أفعال التسيير وجرائم الفساد؟
- ماهي الخطط والبرامج والآليات المرصودة من قبل هيئات انفاذ القانون من أجل تنفيذ محاور الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته؟

أهداف الملتقى:

- شرح استراتيجية القطاع في مجال تعزيز الشفافية والحوكمة، إبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي بالتعاون مع السلطة العليا للوقاية من الفساد ومكافحته والجهات القضائية.
- الإدماج الفعلي للعصرنة والتحول الرقمي كأداة لتعزيز الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعزيز التنسيق البيني والتشاركية مع القطاع الخاص و مختلف فعاليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وكذا مع مختلف القطاعات الوزارية، لا سيما الفلاحة- عدالة- التعليم العالي والبحث العلمي...إلخ للوقاية من الفساد ومكافحته.
- الاستعانة بخبرات السيدات والسادة القضاة وجهات إنفاذ القانون والديوان المركزي لقمع الفساد في هذا الميدان.
- إعداد خارطة مخاطر الفساد في القطاع بإشراك الخبراء والمختصين والفاعلين من مختلف القطاعات.
- إبراز أهمية اعتماد مدونة السلوك وأخلاقيات المهنة، ونشرها وتبليغها لكافة المستخدمين، كأساس للمساءلة.
- إبراز دور مؤسسات التكوين والإرشاد التابعة للقطاع في التحسيس والوقاية من الفساد ومكافحته.
- بث الثقافة القانونية لدى الفاعلين والمهنيين والمستخدمين، وتمكينهم من التمييز بين أفعال التسيير وجرائم الفساد.
- المساهمة في الدفع بوتيرة التنمية وجودة الأداء، من خلال تحرير المبادرة والابتكار لدى المسيرين، ومجابهة سلوكيات مقاومة العصرنة والتحول الرقمي لدى مستخدمي القطاع.
- اقتراح التوصيات اللازمة والتدابير العملية، من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة للوقاية من الفساد في القطاع.